مركز حمورابي

مخرجات القمة العربية الاسلامية في الرياض عام 2024

(مخرجات القمة العربية الاسلامية في الرياض عام 2024)

ا د طارق عبد الحافظ الزبيدي

جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

13تشرين الثاني 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجـــــوز نشـــــر أي من هذه الابحـــــاث والدراســـات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

مضى على الحرب في غزة اكثر من عام ، و مضى على الحرب في جنوب لبنان اكثر من شهرين ، و خلف استمرار القصف الاسرائيلي لكل من غزة و جنوب لبنان الاف القتلى و الجرحى و المهجرين و هدم معظم البنى التحتية في غزة و لبنان ، و بعد مرور كل هذا الوقت و كل هذه التضحيات يتم الدعوة الى عقد جلسة طارئ غير عادية يوم 11/11/2024 لغرض مناقشة هذه الحرب و ايجاد حلول لها .

نحن لا نقلل من دور الجهد الدبلوماسي الذي يمكن ان تؤديه القمم العربية و الاسلامية والتي قد تساهم في تشكيل قوة ضاغطة على الكيان الاسرائيلي و لكن هناك فشل واضح لجميع القمم و المؤتمرات لجامعة الدول العربية منذ التأسيس لغاية الان ، على الرغم من قدم تأسيس جامعة الدول العربية التي تأسست عام 1945 ، و بالرغم من عدد الدول الاعضاء (22 دولة عربية) ، فضلا عن اجتماع عناصر القوة في الدول الاعضاء ، قوة اقتصادية ومالية تتمثل في اغلب دول الخليج ، و قوة عسكرية لدى دول مهمة (مصر و الجزائر والسعودية و العراق) ، و قوة سياسية كونها ممثلة لرؤساء الدول ، و قوة ديمغرافية كون الشعوب العربية تمثل تقريبا 450 مليون نسمة ، وقوة جغرافية كونها دول تحتل موقع جغرافي متميز و مؤثر على الصعيد الاقليمي و الدولي وتبلغ مساحتها ما يقارب 14 مليون كم مربع ، وقوة زراعية ، حيث يمكن ان تمثل الدول العربية في حال استثمرت اراضيها الزراعية بطريقة بناءة ووظفت التكنولوجيا الحديثة منتج اكبر المنتجين العالميين للغذاء ، فضلا عن قوة النفط و الغاز و الموارد المعدنية ، و بالرغم من انضمام منظمة العمل الاسلامي للقمة لتصبح الدول المشاركة ليس عربية فحسب بل اسلامية ، حيث ان اضافة الطابع الاسلامي للقمة جعل عدد الدول المجتمعة يتصاعد بشكل كبير بعد اضافة مجموعة دول منظمة التعاون الاسلامي (57 دولة) ، و هذا يعني اضافة عدد كبير من المميزات و القدرات التي ذكرت سابقا ، بل الاكثر من ذلك اصبح هناك قوة نووية تتمثل في باكستان الدولة الاسلامية التي دائما هي حاضرة في جميع الاجتماعات التي تهم الشأن الاسلامي .

مقابل هذه الامكانات و القدرات التي تمتلكها هذه البلدان العربية و الاسلامية فان السؤال المهم هو هل استطاعت ان تساهم في حل ازمة او مشكلة لاسيما قضية الاحتلال الاسرائيلي للدولة الفلسطينية ، التساؤل الابرز هنا و هو يمثل جوهر الاشكالية ، هل يمتلكون

مفاتيح الحل ؟ اذا كان الجواب نعم لماذا لا تفعل هذه الدول شيء اذا ؟ و هل لديهم ادوات الضغط المطلوبة ؟ ، و ما هي طبيعة الادوات الضاغطة .

و عند الرجوع الى جميع القمم العربية و اخرها الدورة رقم (31) لاجتماعات جامعة الدول العربية لا نجد اي مخرجات او حلول عملية قابلة للتطبيق تساهم في الحل ، بل لم تمارس القمم العربية ولا حتى الاسلامية اي دور ضاغط حقيقي لغرض ايقاف او الحد من الانتهاكات التي يمارسها الكيان الاسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني و اللبناني ، وبعد الاطلاع على البيان الختامي لأخر جلسة للقمة العربية الاسلامية في الرياض يوم 11/11/2024 ، يمكننا اختصار مجمل المطالبات التي خرجت بها القمة و هي كما يلي :

1-استنكار و استهجان لما تقوم به اسرائيل ، بالذات تجاه قوات اليونيفيل .

2- الدعوة لضرورة تظافر الجهود الدولية من اجل ايجاد الحل المقبول .

3-الدعوة لحظر و تصدير الاسلحة الى اسرائيل .

4- الدعوة لتجميد عضوية اسرائيل في الامم المتحدة .

5-حث محكمة العدل الدولية لغرض اصدار مذكرات قبض بحث المسؤولين الإسرائيليين لارتكابهم جرائم ضد الشعب الفلسطيني .

وتعليقا على هذه المطالبات التي تبدوا واهنة وتظهر مدى الضعف والهشاشة التي باتت عليها القمم العربية والاسلامية فإننا نرى ان الاستنكار و الاستهجان لم يعد يمثل ادنى قدر من التأثير على الخصوم , انما هي سياسة دائما ما تمارس من قبل الضعفاء و فيها طابع رمزي بروتوكولي اكثر من كونه موقف حقيقي عملي ، اما فيما يتعلق بالمطالبة بمساعدة المجتمع الدولي للقضية الفلسطينية وضرورة انحيازه للحق الفلسطيني واللبناني ، فالجميع يعلم جيدا في ظل سياسة النظام الاحادي القطبية التي تهيمن عليه الولايات المتحدة من غير الممكن ان نستطيع ان نؤثر على قرارات المجتمع الدولي لان الكفة ستكون بصالح الاقوى و الاكثر نفوذ و هيمنة , ومعروف ايضا ان هذا المجتمع الدولي مبل بإرادة القوة العظمى وهي الولايات المتحدة وحلفائها في الغرب ، اما بشان مطالبة حضر الاسلحة لإسرائيل ، هو من الذي يصدر الاسلحة هي الدول العربية و الاسلامية لمنعها من التصدر ام ان التصدر يتم عبر الحلفاء الولايات المتحدة وبريطانيا ، اما بشان قرارات محكمة العدل الدولية اولا هي غير ملزمة و ثانيا ان هناك كيل بمكيالين في التعامل مع الجرائم من قبل الولايات المتحدة التي لها الهيمنة الواضحة على جميع مؤسسات المجتمع الدولي و منها محكمة العدل الدولية .

يتضح لنا وكل مراقب سياسي بما لا يدع مجال للشك ان المطالب التي طالبت بها الدول العربية و الاسلامية غير قابلة للتحقيق نظرا لما تم توضيحه سلفاً ، و لكن هناك تساؤل مهم ايضا هل هذه المطالبات تتناسب مع حجم الجرائم والفضائع التي ارتكبها الاحتلال ، ثم هل تم

اتخاذ قرارات جريئة مقابل تنفيذها لغرض المقايضة او حتى يضطر المجتمع الدولي ان يهتم بها و يهتم بتطبيقها ؟.

و لذلك نقترح ان يتم الدفع من قبل الباحثين والرأي العام والدبلوماسية العراقية ان تتضمن البيانات المستقبلية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

1- تعليق العلاقات المصرية و الاماراتية مع الكيان الاسرائيلي لمدة شهر قابلة للتجديد في محاولة لدفع اسرائيل الالتزام بالمطالب .

2-ايقاف الصادرات النفطية من البلدان العربية و الاسلامية لمدة اسبوع قابلة للتجديد لعض الدول المساندة للكيان لا سيما تلك التي ترسل له اسلحة توظف في قتل الابرياء في غزة ولبنان .

3-تعليق حضور جميع البلدان العربية و الاسلامية في الجمعية العامة للأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة لغاية اصدار قرار من مجلس الامن يجرم افعال الكيان و يجبره على وقف اطلاق النار كنوع من التصعيد والضغط في المحافل الدولية .

4-مقاطعة المنتجات الامريكية و البريطانية لغاية المساهمة الايجابية في مجلس الامن في اصدار قرار يلزم الكيان الاسرائيلي بوقف اطلاق النار و عدم استعمال حق النقض الفيتو .

5- ارسال مساعدات عاجلة الى غزة و لبنان و ايصالها بأسرع وقت و تشترك جميع البلدان العربية و الاسلامية بها دون استثناء .

ونعتقد ان هذه المقترحات تتناسب مع حجم الفعل الاسرائيلي ، فهي قرارات عملية و ليست نظرية مثالية ، لكنها صعبة التحقق فقط بسبب انقسام الراي العربي و الاسلامي من جهة و شراء الذمم السياسية لبعض الدول العربية من قبل قوى دولية على رأسها الولايات المتحدة من جهة اخرى ، لذلك على الشعوب العربية و الاسلامية ان يكون لها موقف حقيقي بعيد عن السلطات التي دائما ما تتماهي او تتناغم في سياساتها مع المواقف الامريكية التي تحاول ان تفرض قرارتها بالقوة و سياسة الامر الواقع .

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة